

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

The Legality of Administrative Decisions Issued by Artificial Intelligence

قوسطو شهرزاد*

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي

اليابس، سيدي بلعباس.

chahrazad.gousto@univ-sba.dz

تاريخ نشر المقال: 2025/09/25

تاريخ قبول المقال: 2025/08/21

تاريخ إرسال المقال: 2025/07/17

الملخص:

في ظل التحول التكنولوجي و انتشار استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، بدأت الإدارة العامة في توظيف هذه التقنيات في نشاطها بغرض إصدار قرارات إدارية، وهو ما يثير إشكالات قانونية متعددة تتعلق بمشروعية هذه القرارات ومطابقتها للنصوص القانونية التي تنظم القرارات الإدارية التقليدية.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على الإطار القانوني المنظم للقرارات الإدارية المؤتممة، وما إذا كانت تتوافق مع مبادئ المشروعية. وتكمن أهميتها في كونها تمس مجالاً مستحدثاً يطرح تحديات نظرية وعملية في مجال القانون الإداري، وتبرز الحاجة إلى تكييف القواعد القانونية مع الواقع الرقمي الجديد.

وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب تأصيل قانوني واضح لهذه القرارات قد يؤدي إلى المساس بمبدأ المشروعية، وأن هناك ضرورة ملحة لتقنين استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإداري، من خلال إدراج ضمانات قانونية تحيط بمراحل اتخاذ القرار وتخضعه لرقابة فعالة تكفل عدم تعسف الإدارة تحت غطاء التكنولوجيا.

الكلمات المفتاحية: القرارات الإدارية المؤتممة، القرار الإداري الخوارزمي، أركان القرار الإداري الخوارزمي، الذكاء الاصطناعي، المسؤولية الإدارية، الرقابة القضائية.

Abstract:

Amid the technological shift and the widespread adoption of artificial intelligence systems, public administrations have begun employing these technologies in their operations to issue administrative decisions, thereby raising multiple legal questions concerning the legality of such decisions and their consistency with the statutory provisions governing traditional administrative acts.

This study seeks to shed light on the legal framework regulating automated administrative decisions and to assess their compliance with the principles of legality. Its significance lies in addressing an emerging field that poses theoretical and practical challenges within administrative law, underscoring the need to adapt existing legal norms to the new digital reality.

The study concludes that the absence of a clearly defined legal foundation for these decisions may undermine the principle of legality, and that there is an urgent need to codify the use of artificial intelligence in the administrative sphere by embedding legal safeguards throughout the decision-making process and subjecting it to effective oversight to prevent administrative arbitrariness under the guise of technology.

Keywords: automated administrative decisions; algorithmic administrative decisions; elements of algorithmic decision making; artificial intelligence; administrative liability; judicial review.

المقدمة:

أصبح الذكاء الاصطناعي يشكل أحد أبرز التحولات التقنية المؤثرة في مختلف مجالات الحياة، حيث شهدت تطبيقاته انتشاراً سريعاً ومتصاعداً، نظراً لما توفره من قدرة على محاكاة القدرات الذهنية للإنسان، مما يساهم في تسريع وتيرة الأداء والرفع من كفاءته. وقد امتد هذا التأثير ليشمل النشاط الإداري، إذ بدأت الجهات الإدارية تتجه تدريجياً نحو اعتماد الأنظمة الذكية، متخلية بذلك عن النمط التقليدي، إيماناً منها بأهمية التكيف مع التحول الرقمي من أجل تخفيف الأعباء الإدارية وتحقيق انتظام وفعالية في سير العمل. ويُعد اتخاذ القرارات الإدارية بالاعتماد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز أوجه هذا التحول، حيث يتم الاستناد إلى المخرجات النهائية التي تقدمها هذه الأنظمة في إصدار قرارات ذات آثار قانونية. غير أن هذا التوجه الرقمي لا يخلو من إشكالات قانونية، إذ يثير التوسع في استعمال أنظمة الذكاء الاصطناعي تساؤلات جدية حول مدى قدرة الإطار القانوني التقليدي، لاسيما القواعد العامة المنظمة للقرارات الإدارية، على استيعاب التحديات الناشئة عن نمط اتخاذ القرار المؤتمت.

ويطرح هذا التطور تساؤلات محورية تتعلق بمدى ملاءمة استخدام هذه التطبيقات لضمان تكوين قرارات إدارية مشروعة، خالية من العيوب بما يكفل حماية حقوق و حريات الأفراد المخاطبين بها. و عليه تحاول

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

هذه الدراسة الإجابة عن إشكالية رئيسة تتمثل في ما مدى مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بالإستناد لأنظمة الذكاء الاصطناعي، و ماهو موقف القضاء من الرقابة عليها؟ للإجابة على هذا الإشكال و الوصول إلى حلول قانونية و عملية تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يخدم الدراسة و ذلك بتحليل النصوص القانونية و إستقراءها و إسقاطها على النظام الجديد للقرارات الإدارية الخوارزمية بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة و الوصول لنتائج دقيقة و ذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: أسس مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة إستنادا للذكاء الاصطناعي

المبحث الأول: أسس مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

يستند في الأصل إلى أن إصدار القرارات الإدارية يعد من الصلاحيات المخولة للموظف العام ضمن أجهزة الإدارة العامة، بما يعكس الطابع البشري للعمل الإداري. غير أن التقدم التكنولوجي، لا سيما في ميدان الذكاء الاصطناعي، قد أحدث تحولاً عميقاً في آليات اتخاذ القرار الإداري، من خلال تقليص الزمن والجهد اللازمين لمعالجة المعطيات واتخاذ التدابير الملائمة. فقد أصبح الذكاء الاصطناعي أداة محورية في تحديث البنى الإدارية وتجويد ممارساتها، مستفيداً من الإمكانيات الهائلة التي توفرها قواعد البيانات الضخمة والمعالجات التقنية المتقدمة القادرة على تنفيذ خوارزميات معقدة تحاكي التفكير البشري.

ومع تسارع اعتماد نموذج الحوكمة الإلكترونية، باتت أنظمة الذكاء الاصطناعي تؤدي أدواراً جوهرية في عمليات صناعة القرار الإداري، حيث لم تعد هذه الأخيرة حكراً على التقدير الذاتي للموظف، بل أصبحت تُسند في كثير من الأحيان إلى أنظمة ذكية تقوم بتحليل البيانات المتوفرة، ثم إصدار القرار المناسب بناءً على مخرجات تلك المعالجة وهو ما يعرف بالقرار الإداري المؤتمت. ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في البيئة الإدارية، تثير إشكالات قانونية متعددة.

و عليه سيتم في هذا المبحث تناول مفهوم القرار الإداري المؤتمت بتحديد تعريفه و مميزاته مع تحديد القرارات التي يمكن إصدارها بالإستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي (المطلب الأول). ثم يتم التطرق لأركان القرار الإداري المؤتمت و مدى توافر مقومات المشروعية فيها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: القرار الإداري المؤتمت بديل للقرار الإداري التقليدي

نتج عن تحول الإدارة من شكلها التقليدي إلى الإلكتروني الحديث تحول وسائل ممارسة نشاطها إلى الشكل الرقمي، و أوضحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي ذو تأثير بارز في مجال العمل الإداري مما أدى لظهور مصطلح جديد في القانون الإداري و هو القرار الإداري المؤتمت أو الخوارزمي. سيتم من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم هذا القرار من خلال تبين تعريفه و خصائصه، ثم تحديد القرارات التي يمكن إصدارها بالإستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي.

أولاً: مفهوم القرار الإداري المؤتمت

حتى يكتمل مفهوم القرار الإداري المؤتمت أو الخوارزمي أو القرار المعالج آلياً يجب التطرق لمختلف التعريفات التي تناولته إضافة إلى خصائصه.

1. تعريف القرار الإداري المؤتمت

عرف القرار الإداري المؤتمت¹ أو الصادر بواسطة الذكاء الاصطناعي بأنه " القرار المتخذ بواسطة نظام معالجة خوارزمية معتمدة من طرف الإدارة العامة لهذا الغرض".²

¹ - فيما يتعلق بمصطلح "الأتمتة"، فقد برز في سياق الحديث عن تطبيقات تقنيات الذكاء الاصطناعي، باعتباره أحد أبرز المظاهر المعبرة عن هذا التوجه، خاصة في ميدان الإدارة العامة، وإن كان قد طُبّق بداية في مجالات أخرى خلال ثلاثينيات القرن العشرين. ويعود أصل مصطلح "الأتمتة" إلى الكلمة الإنجليزية "Automation"، التي صاغها لأول مرة نائب رئيس شركة "فورد" لصناعة السيارات، "دالهارت"، للدلالة على الأنظمة التي تُستخدم في إدارة العمليات الصناعية دون تدخل بشري مباشر.

ويُعرف "نظام الأتمتة" بأنه النظام الذي يعتمد على تشغيل تلقائي أو آلي للأجهزة والآلات دون تدخل الإنسان، وذلك من خلال استخدام الحواسيب، والأجهزة المعتمدة على البيانات، والبرمجيات، وخوارزميات المعالجة. ويهدف هذا النظام إلى تنفيذ الإجراءات والمهام المختلفة بدقة عالية وفي زمن وجيز، مع تقليل هامش الخطأ، مما يجعله صالحاً للتطبيق في مجالات العمل التي تتطلب درجة كبيرة من الدقة والموثوقية بعيداً عن التداخلات البشرية المحتملة. لمعلومات أكثر أنظر: رشا محمد صائم أحمد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الإدارية، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على درجة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2022، ص 47-48.

² - بلخير محمد آيت عودية، القرار الإداري الخوارزمي، مجلة الإجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، عدد 03 لسنة 2019، ص 18.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

ويعرف هذا القرار في القانون الفرنسي بمصطلح "القرار المعالج آليا" و عرفته اللجنة الوطنية للمعلومات و الحريات بأنه: " القرار الصادر في حق شخص من خلال استخدام خوارزميات تمت معالجتها آليا، بحيث تطبق على بياناته الشخصية دون تدخل من العنصر البشري".³

و عليه يعتبر القرار المؤتمت، أو ما يعرف بالقرار الخوارزمي، قرار آلي ظهر نتيجة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف تحقيق الجودة و السرعة في تقديم الخدمات العامة و كذلك تطبيقا و تفعيلًا للحوكمة الخوارزمية.⁴

و عليه يمكن تعريفه بأنه آلية حسابية، يصاغ ضمن نماذج إحصائية و قواعد بيانات مهيكلة، بحيث يتم اتخاذ القرار بشكل مستقل دون تدخل بشري مباشر في لحظة صدوره⁵. وفي هذا الإطار، توظف مجموعة من الخوارزميات الذكية والأنظمة التقنية المتقدمة، التي تتولى تحليل المعطيات السابقة المتوفرة ضمن النظام، ثم تستخلص منها الحلول أو النتائج المرجوة.

وبذلك، يتحول القرار الإداري من كونه ناتجًا عن تقدير عنصر بشري، إلى نتيجة للمعالجة التقنية المبنية على تفاعل الخوارزميات مع البيانات المخزنة مسبقًا، في سياق يعكس استقلالية متزايدة للنظام المؤتمت في عملية صنع القرار.

و يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات ضمن مراحل محددة، عبر تفويض عملية إصدارها إلى أنظمة إلكترونية مؤتمتة، قادرة على أداء المهام بشكل أكثر سرعة ودقة مقارنة بالطرق التقليدية.

وتبدأ هذه العملية من خلال تجميع كميات ضخمة من البيانات ذات الطابع الواقعي، مثل المعلومات المالية والضريبية، أو البيانات المرتبطة بالسجلات الإدارية، حيث تُخزن هذه البيانات في قواعد رقمية لتشكل الأساس الذي تنطلق منه مرحلة المعالجة المعلوماتية. بعد ذلك، يتم تصميم وتطوير الخوارزميات التي تسمح

³ - Commission européenne, Lignes directrices en matière d'éthique pour une intelligence artificielle digne de confiance, 8 avril 2019, p.9 &143.

تمت الإشارة إليه ضمن: - محمد فتحي محمد إبراهيم ، التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية ، العدد 81 سبتمبر 2022، جامعة المنصورة ، ص 1108.

⁴ -Fouzia houchat, Judicial Oversight of Administrative Decisions Based on Artificial Intelligence, Revue des Sciences Humaines, Vol –35 N°4, December 2024, p. 118. <http://revue.umc.edu.dz/index.php/h>

⁵ - Wehner, Marius & Köchling, Alina. (2020). Discriminated by an algorithm: A Systematic Review of Discrimination and Fairness by Algorithmic Decision-Making in the Context of HR recruitment and HR development. BuR - Business Research. P. 35. 1-54. 10.1007/s40685-020-00134-w .

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

بتطبيق معايير قانونية أو واقعية على تلك المعطيات، بما يفضي إلى تحديد الخيارات المتاحة وتقييمها بناء على درجات الأفضلية والجدوى، ضمن عملية تدار آلياً بدرجة عالية من الدقة والموضوعية⁶. وفي المرحلة الأخيرة، تستخرج القرارات من النظام بناء على المعطيات المدخلة والتوجيهات المبرمجة مسبقاً، مما يتيح إمكانية اختيار أنسب البدائل المطروحة من الناحية الإدارية أو القانونية. لكن يجدر التنبيه إلى أن هذه العملية لا تتبع نمطاً واحداً؛ إذ تختلف طبيعة النظام الذكي المستخدم باختلاف حجم البيانات المعالجة، ودرجة تعقيد الخوارزميات المستعملة، ونوع القرار الإداري المطلوب اتخاذه⁷. و من أمثلة القرار الإداري الخوارزمي قرار الترقية في الوظيفة، حيث أصبح من الممكن اعتماد الخوارزميات الإدارية كبديل لأداء الموظف العام، وذلك من خلال الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي إذ تتيح إمكانية معالجة و دراسة الملفات ، بما في ذلك دراسة الشهادات، وسنوات الخدمة، و العقوبات المسجلة في ملف الموظف، فضلاً عن تقييم أدائه الفعلي، تمهيداً لاتخاذ القرار الإداري بناءً على معايير موضوعية رقمية.

يمثل التمييز بين القرارات الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي والقرارات الإدارية الإلكترونية نقطة بالغة الأهمية. ففي الوقت الذي تتخذ فيه القرارات الإلكترونية من قبل موظفين مختصين وتُنقل عبر الوسائط الرقمية⁸، فإن القرارات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي تصدر بصورة تلقائية، دون تدخل العنصر البشري في عملية اتخاذ القرار. وتُستخدم الوسائل الإلكترونية لتيسير التواصل الإداري فحسب، بينما تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات وفق خوارزميات مبرمجة مسبقاً، بما يسمح للنظام باتخاذ القرار بشكل مستقل⁹.

⁶ - خبال حميد، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في نشاط الإدارة العامة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة غرداية، 2021-2022، ص 160.

⁷ - خبال حميد، المرجع نفسه، ص 160.

⁸ - يمكن تعريف القرار الإداري الإلكتروني بأنه القرار الذي يتم تبليغه و إرساله عبر الوسائل الإلكترونية. للإطلاع أكثر على القرار الإداري الإلكتروني أنظر: - أحمد بن محمد الهرماس الشمري، القرار الإداري الإلكتروني، حجيته و تنفيذه و نطاق سريانه في النظام السعودي، مجلة الشريعة و القانون، العدد 44 نوفمبر 2024، كلية الشريعة و القانون جامعة الأزهر، القاهرة، ص 3701.

⁹ - Sadam Mohammad Awaishah, Mohammad Abdalhafid Alkhamaiseh, Mohammed Mufadi AL-Maagbeh, Lana Al Khalaileh, Mohammad Kamal Khreisat, Mustafa AlAtiyat, **Artificial Intelligence and Its Impact on Administrative Decision Making**, Journal of Human Security, 2024, Volume 20 ,Issue 1 , Page 100. DOI: <https://doi.org/10.12924/johs2024.20114>

2. خصائص و مميزات القرار الإداري المؤتمت

لا تختلف خصائص القرار الإداري الخوارزمي كثيرا عن خصائص القرار الإداري التقليدي، و عليه يمتاز هذا النوع من القرارات بأنه:

- تصرف قانوني صادر عن سلطة إدارية عامة مخولة قانونا بإصداره باستخدام أنظمة الكترونية.
- القرار الإداري الخوارزمي يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة وحدها، و هو ما يميز القرار أي صدوره من جانب واحد.
- هو عمل قانوني يترتب أثر قانوني بإنشاء مركز قانوني أو تعديله أو إلغائه دون الحاجة إلى إجراء لاحق.¹⁰
- القرار الإداري نهائي تنفيذي دون الحاجة إلى تصديق من هيئة أعلى بمجرد صدوره مستوفيا لجميع شروطه¹¹.

ثانيا: ضوابط إصدار القرارات الإدارية بالإستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي

سنتناول في هذا المقام موقف المجلس الدستوري الفرنسي من الإستعانة بأنظمة الذكاء الاصطناعي لإصدار القرارات الإدارية. أين أجاز استخدام هذه الأنظمة في مجال القرارات الفردية و قصر هذا الاستخدام على بعض القرارات دون غيرها.

حيث أكد المجلس الدستوري من خلال حكمه الصادر بتاريخ 12 يوليو 2018 على دستورية المادة 21 من القانون الذي يمنح الإدارة سلطة اتخاذ قرارات إدارية فردية آلية وفقاً للمعايير و الأسس التي تضعها السلطة اللاتحجية التي لم تتخلى عن اختصاصها الأصيل. حيث توفر المادة ضمانات قانونية واضحة، أهمها حصر الطعن في المعالجة المحاسبية، وتعد الإشارة إلى هذا الأساس أمراً ضرورياً، لا سيما في ظل حساسية المعلومات المستخدمة، وضرورة تمكين الأفراد من الوصول إلى الأسس الحسابية للقرار و تنفيذه، وكذا الإجراءات المصاحبة له. وقد أكد المجلس على ضرورة إتاحة الطعن القانوني، سواء الإداري أو القضائي، في هذه القرارات، كما ألزم المختصين بضبط آليات المعالجة الحسابية التي تستدعي الرقابة الدقيقة والتحكم

¹⁰ - رشا محمد صائم أحمد، المرجع السابق، ص 74.

¹¹ - علي نشار عبد القادر أحمد الجياري، عيب عدم الإختصاص الجسيم في القرار الإداري، ط1، المركز العربي للنشر، مصر ، 2018، ص 30.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

في مسارها وتطورها، مع تقديم توضيحات مبسطة ومباشرة للفرد المعني بالقرار المتخذ بواسطة هذه الوسائل التقنية¹².

وعلى الرغم من أن هذا الحكم قد سمح باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، إلا أن ذلك لا يعد مبررا للتخلي عن مجموعة الضوابط الواجب احترامها، والتي تشمل ضمان الحق في الخصوصية، وحرية الوصول إلى المعلومات، وحماية المعطيات الشخصية، وضمان حق الفرد في الوصول إلى القرار النهائي المتخذ بشأنه عبر معالجة البيانات¹³.

و في نفس السياق بادر المشرع الجزائري بسن أحكام تضبط عملية إستغلال الإدارة العامة لأنظمة المعالجة الخوارزمية في القانون 07-18 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي ضمن المادة 02 منه بضرورة إحترام الكرامة الإنسانية والحياة الخاصة و الحريات العامة و حقوق الأشخاص و شرفهم و سمعتهم بمناسبة معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي بما في ذلك المعالجة الآلية¹⁴.

وقد كرس المجلس الدستوري الفرنسي، في قراره الصادر بتاريخ 3 أبريل 2020، مبدأ حق جميع المترشحين، وليس المستبعدين فقط، في الاطلاع على المعايير والآليات التي تم اعتمادها في فحص الملفات، مؤكداً على أن اقتصار ذلك على غير المقبولين يُعد مخالفة دستورية. كما بيّن المجلس أن من حق كل المترشحين الاطلاع على المعلومات، والمعايير التقنية والإجرائية التي تم استخدامها في عملية الفحص، وليس الاكتفاء بحصر الوصول إلى هذه المعطيات في فئة دون أخرى، إذ أن الامتناع عن تمكينهم من تلك البيانات يُعد انتهاكاً لحقهم في الطعن القانوني، خاصة أن الجهات التي قبلت ترشيحاتها تم تقييمها وفقاً لنفس المعايير دون كشفها. وأشار المجلس إلى أن مخالفة هذه الضوابط يعد انتهاكاً لأحكام المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن¹⁵.

¹² - Conseil constitutionnel, 12 juin 2018, n.765 DC, L'actualité juridique droit administratif, 2018, p.1191; Dalloz, 2019, p.1248, chron. E.Debaets et N.Jacquinot.

¹³ - حيث نصت المادة 1-3-311 L من القانون الفرنسي الذي ينظم العلاقة بين الأفراد و الجهات الإدارية بأن القرار الفردي الذي يتخذ في ضوء معالجة حسابية يلزم أن يتضمن إشارة صريحة و إبلاغ صاحب الشأن بالقواعد التي تنظم عمل هذه المعالجة و الخصائص الرئيسية لتنفيذها. في هذا الإطار أنظر: - Code des relations entre le public et l'administration, article

L311-2- 1, Résultant de la loi n° 2016-1321 du 7 October 2016 pour une République numérique.

¹⁴ - القانون 07-18 المؤرخ في 10/06/2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج ر ج ج عدد 34 الصادرة في 10/06/2018.

¹⁵ - Conseil constitutionnel., 3 avril 2020, n.834 QPC, Dalloz. IP /IT, n.9 p.516, note T.Douville.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

وبالتالي، فإن إعفاء المؤسسات من نشر التقارير التي تتضمن المعايير المعتمدة في فحص المترشحين لا يمكن تبريره، ولا يعفي من مساءلة مدى استخدام الخوارزميات في هذه المعالجات، خاصة وأن الأحكام القضائية شددت على مبدأ الحق في الوصول إلى الوثائق الإدارية، بوصفه ركيزة للشفافية والعدالة. وبالرغم من إجازة المشرع الفرنسي للإدارة إصدار قرارات إدارية فردية بواسطة الذكاء الاصطناعي مع مراعاتها للأحكام و الضوابط التي تم التفصيل فيها أعلاه، إلا أنه بموجب المادة 71 من اللائحة الأوروبية لحماية المعلومات، منع اتخاذ أي قرارات ترتب آثار قانونية للفرد بناء على المعالجة الآلية للمعلومات ذات صفة شخصية المتعلقة بجانب من شخصيته أو تقييم سلوكه مثل طلبات التوظيف التي تعالج عبر الإنترنت دون تدخل بشري فلا يجوز اتخاذ قرارات على هذا النحو و التي تتعلق بالجوانب الشخصية للشخص الطبيعي لاسيما ماتعلق بحالته الصحية و وضعه الاقتصادي أو سلوكه.¹⁶

المطلب الثاني: أركان القرار الإداري المؤتمت و أثر استخدام الذكاء الاصطناعي عليها

نظرا لعدم تحديد تعريف جامع مانع للقرار الإداري الخوارزمي لا من جانب الفقه و لا من جانب القضاء، و كذا سكوت أغلب التشريعات عن ذلك بالرغم من وجوده في التطبيق العملي و هذا يدل على عدم بلورة قواعده القانونية مما يسوقنا للحديث عن أركانه و الشروط التي تتعلق بإصداره.

أولاً: ركن الاختصاص

لكي يكون القرار الإداري صحيحاً، يجب أن يصدر عن السلطة المختصة. ويعتبر مفهوم الاختصاص أساسياً ولا يمكن تجاهله من قبل أي جهة تصدر القرار الإداري. يعرف الاختصاص بأنه " تلك الصلاحية القانونية التي يتمتع بها متخذ القرار في إصدار هذا الأخير من النواحي النوعية و الزمنية و المكانية."¹⁷ غير أنه في ظل القرارات الإدارية المؤتمتة المتخذة بواسطة الذكاء الاصطناعي، فإن ركن الاختصاص قد تعرض للكثير من التغيرات فلم تعد صلاحية اتخاذ القرار حكراً على الموظف العام لوحده بل أصبح يشاركه في ذلك الحاسب الآلي¹⁸، حيث أصبح اتخاذ القرار يتم بالإستعانة ببرامج خوارزمية تعمل

¹⁶ - محمد فتحي محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 1105.

¹⁷ - ديلم جميلة ، بوراس عبد القادر، أثر الرقمنة على التصرفات القانونية ، المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02 لسنة 2024، ص 634.

¹⁸ - بن سريّة سعاد، تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال القرارات الإدارية، مجلة التراث، المجلد 14، عدد 02 لسنة 2024، ص 95.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

تلقائيا و تحل محل الموظف العام. في هذه الحالة و عندما يتعلق الأمر بالذكاء الاصطناعي، تقع مسؤولية الاختصاص على السلطة أو المنظمة التي تدير نظام الذكاء الاصطناعي و المشرفة عليه. و يتم تحديد الاختصاص من خلال القوانين والتوجيهات الصادرة عن صناع القرار المختصين والقواعد القانونية الأخرى التي تحدد صلاحيات السلطات المشرفة. تشمل القرارات الإدارية الصادرة عن الذكاء الاصطناعي الاختصاص الشخصي و الموضوعي. الاختصاص الشخصي هو سلطة نظام الذكاء الاصطناعي والمشرفين عليه لاتخاذ القرارات وفقاً للهيكل الإداري. من ناحية أخرى، يرتبط الاختصاص الموضوعي بقدرة الذكاء الاصطناعي على اتخاذ القرارات ضمن القواعد القانونية والإدارية التي تحكم استخدامه¹⁹. و كمثال عن ذلك قرارات التوجيه الجامعي التي تتم بطريقة آلية باستخدام أنظمة خوارزمية هنا الاختصاص يكون للهيئة المشرفة على سير هذا النظام و إذا انعقد الاختصاص لوزارة التعليم العالي بموجب القوانين و اللوائح فإنه يصبح بذلك قرار التوجيه الصادر عن أي هيئة أخرى مشوب بعيب عدم الاختصاص.²⁰

ثانيا: ركن الشكل و الإجراءات

يقصد بشكل القرار الإداري الإطار الخارجي الذي يصدر فيه القرار ويظهر للغير، أما الإجراءات فتتمثل المراحل التي يمر بها القرار خلال عملية اتخاذه. وباعتبار أن الأصل العام في القانون الإداري لا يفرض شكليات معينة لإصدار القرار، فإن الإدارة تتمتع بحرية اختيار الشكل الذي تراه مناسباً للتعبير عن إرادتها²¹، سواء أكان ذلك كتابياً، شفهيًا ، أو من خلال وسائط إلكترونية، وذلك ما لم يشترط القانون شكلاً محدداً أو إجراءات خاصة لإصدار القرار.

بالنسبة للقرار الإداري المؤتمت فإنه يتخذ الشكل الإلكتروني الذي يختلف عن الشكل التقليدي، و إذا ما اشترط المشرع الكتابة في القرار الخوارزمي كان لزاما على الإدارة أن تصدره في شكل مستند إلكتروني و بالتالي يصبح له نفس القيمة القانونية للمستند الورقي.²² من الناحية الفنية، تتطلب عملية اتخاذ القرار الإداري عبر الذكاء الاصطناعي إدخال البيانات والمعلومات اللازمة في أجهزة الكمبيوتر و حتى يكون القرار سليماً وخالياً من العيوب، يجب أن يستند إلى معلومات دقيقة و صحيحة، و أن يحتوى على التوقيع

¹⁹ - Saddam Mohammad Awaishah, Mohammad Abdalhafid Alkhamaiseh, Mohammed Mufadi AL-Maagbeh, Lana Al Khalaileh, Mohammad Kamal Khreisat, Mustafa AlAtiyat, op cit, p 101.

²⁰ - محمد بلخير آيت عودية، مرجع سابق، ص 20.

²¹ - عمار عوابدي، نظرية القرار الإداري بين علم الإدارة العامة و القانون الإداري، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999، ص 72.

²² - Fouzia houchat, op cit, p 120.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

الإلكتروني مالم ينص المشرع عليها صراحة. فالتوقيع الإلكتروني يعتبر من بين الإجراءات الفنية التي تحدد الجهة المختصة بإصدار القرار و صاحب الاختصاص.²³

ثالثا: ركن المحل

يتمثل محل القرار الإداري في الأثر القانوني الذي يحدثه مباشرة حال صدوره، وتتمثل هذه الخصوصية في كونه عمل قانوني ناتج عن إرادة الإدارة، وفي المقابل، إذا كان القرار الإداري مخالفاً لقواعد عامة أو اتخذ بما يخالف نصوصاً قانونية صريحة، فإنه يُعد باطلاً في مجمله، نظراً لانعدام المشروعية القانونية التي يرتكز عليها، ما يجعله مصاباً بعيب جسيم. وتتمثل صور المخالفة القانونية في ثلاثة مظاهر رئيسية: مخالفة القانون بشكل مباشر، الخطأ في تفسير القاعدة القانونية، أو الخطأ في تطبيقها، وهي ذات المعايير التي تُطبق أيضاً على القرارات الإدارية القائمة على الخوارزميات²⁴، فمبرمج الخوارزمية ملزم باحترام قواعد المشروعية في المحل من خلال الفهم الجيد للقانون و محاولة تطبيقه²⁵.

رابعا: ركن السبب

يمثل السبب الدافع لإصدار القرار الإداري، و يتعلق الأمر بتحديد الحالة الواقعية أو القانونية لاتخاذ القرار ما يقابله في القرار الإداري المؤتمت تطابق البيانات و المدخلات التي برمجت عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي مع ظروف و عوامل الوضع الحالي²⁶. حيث تقوم القرارات الإدارية الخوارزمية، من حيث مضمونها، على معطيات ومعلومات سابقة تشكل أساساً لاتخاذ القرار. ويُستفاد من البيانات المخزنة مسبقاً، والتي تُعد بمثابة "دستور" للنظام الخوارزمي، في إصدار القرار بطريقة مؤتمتة. فالنظام الخوارزمي لا يُصدر قراراته نتيجة اقتناع ذاتي أو اجتهاد شخصي بشأن الحالة المعروضة، وإنما استناداً إلى تسلسل منطقي من التعليمات والبيانات المبرمجة سلفاً²⁷.

²³ - رشا محمد صائم أحمد، مرجع سابق، ص 24.

²⁴ - بن سريّة سعاد، مرجع سابق، ص 97.

²⁵ - Fouzia houchat, op cit, p 120.

²⁶ - Fouzia houchat, op cit, p 121.

²⁷ - خيال حميد، المرجع السابق، ص 178.

خامسا: ركن الغاية

تُعد الغاية من أبرز أركان القرار الإداري، إذ تمثل النتيجة المرجوة من صدوره. ويُفترض أن تتجه الإدارة دوماً نحو تحقيق المصلحة العامة، باعتبارها الهدف الأسمى الذي يبرر اتخاذ القرار قبل كل شيء. ومن ثم، فإن السلطة الإدارية تُمنح صلاحية إصدار القرارات الإدارية في مواجهة الأفراد والتأثير في مراكزهم القانونية تحقيقاً لتلك المصلحة.

غير أن انحراف الإدارة عن هذا الهدف، بغرض تحقيق غاية أخرى لا تمتّ بصلة إلى المصلحة العامة، يُعدّ عيباً يُصيب القرار الإداري، ويؤثر في مشروعيته و بالتالي يُعد القرار مشوباً بعيب الانحراف بالسلطة، حتى في مجال القرارات الإدارية المؤتمتة، فمهما كانت الوسائل التقنية المعتمدة في إصدارها، يجب أن تظل موجهة نحو خدمة المصلحة العامة. كما يترتب على الدولة واجب تزويد الإدارة و الأفراد بأنظمة رقمية فعّالة تُتيح مراقبة الاستخدام السليم للسلطة، بما يضمن حماية الحقوق، ويحول دون الانحراف، من خلال أجهزة رقابة إلكترونية متقدمة تضمن الشفافية والموثوقية²⁸.

المبحث الثاني: الرقابة القضائية على القرارات الإدارية الصادرة إستنادا للذكاء الاصطناعي

بعد تعميم إستعمال الإدارة لأنظمة الذكاء الاصطناعي في إصدار قرارات سميت بالقرارات الإدارية المؤتمتة أو الخوارزمية و التي غالبا ما توصف بأنها آلية و غير مدركة إلا أنه نظرا لخصائصها تم قبولها من طرف القضاء على أنها قرارات إدارية مما يثير مسألة الرقابة القضائية بكل ماتثيره من إشكالات قانونية بداية من إشكالية المسؤولية التي تنشأ عن هذه القرارات (المطلب الأول) إلى تطور رقابة القاضي الإداري عليها (المطلب الثاني) و هذا ما سيتم تناوله تباعا في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديد المسؤولية الناشئة عن القرارات الإدارية الخوارزمية

تُعد المسؤولية ضمانة أساسية في القرارات الإدارية التي تتخذها الإدارة العامة إذا كان القرار معيباً أو يخالف القواعد القانونية، و مثلما تقوم مسؤولية الإدارة عن المخاطر التي تنتج عن القرارات الإدارية التقليدية فإنها تترتب كذلك عن الأضرار التي تسببها القرارات الخوارزمية و ذلك في حالة خطأ ناتج عن استخدام المعالجة الآلية للمعطيات و نتج عنه ضرر للمعني بالقرار. و قد تتعدى إلى المسؤولية دون خطأ و ذلك

²⁸ - رشا محمد صائم أحمد، مرجع سابق، ص 87.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

ضمانا لحقوق الأفراد و حرياتهم. إلا أن مسألة تحديد المسؤولية الناشئة عن القرارات الخوارزمية ليس بالهين لانعدام النصوص القانونية التي تنظمها، و عليه هل يمكن أن تسري عليها نفس أحكام المسؤولية عن القرارات التقليدية أم أنه يجب استحداث قواعد تتناسب مع خصوصيتها؟

أولاً: المسؤولية على أساس الخطأ

يقصد بالمسؤولية الإدارية على أساس الخطأ، إلزام قواعد القانون الإداري شخصا معنويا عاما بالتعويض عن ضرر نتج عن خطأ مرفقي لأحد أعوانه²⁹. و على الرغم من أن القرار الإداري الصادر عبر نظام خوارزمي يتم اتخاذه من خلال معالجة آلية للمعطيات، ويُفترض فيه الكفاءة والموثوقية العالية في عملياته، إلا أن ذلك لا يمنحه بالضرورة طابع المشروعية المطلقة. فالطبيعة التقنية لهذه القرارات تستوجب الحذر، لما قد يعتريها من اختلالات تؤثر على سلامتها القانونية. وتظل إمكانية المساءلة قائمة في حال شاب القرار عيب أو عدم احترام للضوابط، سواء تعلق الأمر بإغفال مبدأ الشفافية في سير العملية الخوارزمية، أو أخطاء في مراحل البرمجة، أو استخدام غير مشروع للمعلومات الشخصية، أو افتقار الجهة المختصة إلى التأهيل المناسب، أو الاعتماد على بيانات غير دقيقة، أو حتى مخالفة النصوص القانونية أو التنظيمية المقررة.³⁰ وعليه نجد أن هناك العديد من المتدخلين في إصدار القرار الإداري المؤتمت و لتحقيق الأمن القانوني للمتضرر و بالتالي تمكينه من التعويض يجب البحث في ضوابط توزيع المسائلة بين مختلف الجهات المتدخلة في إتخاذ القرار الإداري الخوارزمي و التي سنتناولها كآآتي:

1. مسؤولية مصمم و مبرمج نظام المعالجة الخوارزمية

في هذه الحالة يجب التفصيل في صفة مصمم و مطور النظام الخوارزمي فيما إذا كان أحد أعوان الإدارة أو متعامل أجنبي. فإذا كان المبرمج من أعوان الإدارة و انحرف بشكل واضح و متعمد عن المهمة الموكلة إليه في إختيار قاعدة البيانات المستخدمة لإصدار القرار الإداري الخوارزمي أو تضمين البرنامج لنظام

²⁹ - بلخير محمد آيت عودية، المسؤولية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانوني، المجلد 13، عدد 01، 2022، ص 278.

³⁰ - بلخير محمد آيت عودية، المسؤولية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية، مرجع نفسه، ص 279.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

تميزي أو لنقل سري للبيانات فإن هذا يربط مسؤوليته الشخصية على اعتبار أن الخطأ يحمل صفة الجسامة و التعمد³¹. أما إذا كان الخطأ بسيطاً فيكيف على أنه خطأ مرفقي تتحملة الإدارة. و في حالة ما إذا كان المبرمج متعامل أجنبي فإن الأخطاء تكيف على أنها عقدية أو تقصيرية حسب الحالة³². فقد يكون قد أخل بالتزام تعاقدى صريح، يفرض عليه، كالاتثال لمتطلبات محددة واردة في دفتر الشروط، أو في الالتزامات المرتبطة بالتشغيل أو الصيانة أو التحديث، أو في واجب الحماية من البرمجيات الخبيثة أو الفيروسات الضارة التي قد تُدرج عمداً ضمن النظام³³. كما قد تنثور هذه المسؤولية حتى في غياب إخلال تعاقدى، متى ثبت أن الخطأ تسبب في إحداث ضرر للغير، وفقاً للقواعد العامة للمسؤولية عن المنتج³⁴.

2. مسؤولية الإدارة العامة المستخدمة للنظام

تتحمل الجهة الإدارية مسؤولية قانونية عن الأضرار التي قد تنتج عن قراراتها الصادرة بناءً على نظم المعالجة الخوارزمية، خاصة في حال إخلالها بالالتزامات القانونية أو التنظيمية المتعلقة بضمان كفاءة وأمان النظام. ويشمل ذلك وجوب إخضاع البرنامج لفترة تجريبية كافية لكشف الأعطال والعيوب المحتملة، والتأكد من جودة البيانات المدخلة، ووضع خطط للطوارئ، وتوفير آليات شفافة لمعالجة الأخطاء والانحرافات. وفي هذا الإطار، تؤكد اللائحة العامة لحماية البيانات الشخصية للاتحاد الأوروبي (RGPD) على مبدأ المسؤولية المفروضة، إذ تنص المادة 82 منها على أن أي شخص لحق به ضرر مادي أو معنوي نتيجة خرق أحكام اللائحة، يحق له المطالبة بتعويض من الجهة المعالجة أو من المتحكم في المعالجة، ما لم تُثبت الجهة المعالجة أنها غير مسؤولة عن هذا الضرر أو أنها لم تُخل بأي من التزاماتها الواردة صراحة ضمن اللائحة.

وبالتالي، فإن الجهة الإدارية تكون مسؤولة عن الضرر الناتج عن إخلالها بواجباتها تجاه الأشخاص المعنيين بالمعالجة، طالما أنها قامت بتحديد أهداف المعالجة أو وسائلها، أو مارست دوراً مباشراً في تنفيذها³⁵.

³¹ - عبد العزيز عبد المعطي علوان، المسؤولية الإدارية عن مشاركة الخوارزميات في إعداد القرارات الإدارية - دراسة مقارنة-، مجلة البحوث الفقهية و القانونية، عدد 49، أبريل 2025، ص 2103.

³² - بلخير محمد آيت عودية، المسؤولية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية، مرجع سابق، ص 282.

³³ - حسن علي كاظم، أشواق عبد الرسول عبد الأمير، المسؤولية المدنية للمبرمج في عقود إعداد البرامج الإلكترونية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 15، عدد 02، 2017، ص ص 54-61.

³⁴ - بلخير محمد آيت عودية، المسؤولية عن أضرار القرارات الإدارية الخوارزمية، مرجع سابق، ص 282.

³⁵ - عبد العزيز عبد المعطي علوان، مرجع سابق، ص 2103.

3. مسؤولية العون الإداري المشغل لنظام المعالجة الخوارزمية:

لا تقتصر المسؤولية عن نظام المعالجة الخوارزمية على الأخطاء التقنية فقط، بل قد تمتد لتشمل الأخطاء البشرية التي يرتكبها الفاعلون المسؤولون عنه. فقد يرتكب العون و هو بصدد تشغيل نظام المعالجة الخوارزمية أخطاء شخصية تتسم بالجسامة و التعمد بحيث تمس الغاية من إعداد النظام، كتشغيله للنظام بشكل غير ملائم، أو تعطيله عمدًا، أو توجيه مخرجاته لأغراض شخصية أو انتقامية ضد أشخاص محددين.

وفي هذا السياق، تنص المادة 58 من القانون رقم 18-07 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، على أن كل من يستخدم هذه المعطيات لأغراض مخالفة للمقاصد الأصلية للمعالجة المصرح بها أو المرخص لها، يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة مالية تتراوح بين 60.000 و 100.000 دينار جزائري.

ونظرًا لتعدد المتدخلين في تصميم وتنفيذ أنظمة المعالجة الخوارزمية المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية (من مصممين، ومبرمجين، ومتحكمين في المعالجة)، تزداد صعوبة ضبط حدود المسؤولية، فقد تتجلى الأخطاء في تصميم البرنامج من جهة، وفي فشل الإدارة في التحقق من آليات التطبيق قبل التنفيذ من جهة أخرى، و عليه أصبح من الضروري تفعيل نظرية الجمع بين الأخطاء و كذلك الجمع بين المسؤوليات وبذلك، يُتاح للمتضرر من القرار المطالبة القضائية بالتعويض من الجهة الإدارية بصفتها مصدر القرار النهائي، مع احتفاظها بحق الرجوع لاحقًا على الأطراف الأخرى المتدخلة، كلٌ حسب درجة مسؤوليته الجزئية أو الكاملة، وفقًا لوقائع كل حالة. بحيث نصت الفقرتان 4 و 5 من المادة 82 من اللائحة العامة لحماية البيانات (RGPD) الخاصة بالاتحاد الأوروبي، على أنه يُمكن للمتضرر المطالبة بالتعويض من أي من المتدخلين، مع احتفاظ هذا الأخير بحق الرجوع على الآخرين بحسب نسبة مساهمتهم في الضرر³⁶.

ثانيا: المسؤولية غير القائمة على الخطأ عن الأضرار الناجمة عن القرارات الإدارية

الخوارزمية

تتجه بعض الآراء إلى المناداة باعتماد أنظمة أكثر جرأة، تقوم على تفعيل مبدأ المسؤولية المطلقة، خصوصًا عند وقوع أضرار ناجمة عن أنظمة لا تخضع للتدخل المباشر للإنسان أو التي ينعدم فيها تحكمه

³⁶ <https://www.cnil.fr/fr/reglement-europeen-protection-donnees/chapitre8#Article82> 01/07/2025 a 14h46

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

الفعلي بسلوكها. وتقوم هذه المقاربة على إثبات علاقة سببية بين الفعل الضار والضرر فقط دون الحاجة إلى إثبات الخطأ، وهو ما يُعد خروجًا عن القواعد التقليدية للمسؤولية الإدارية³⁷. و تعتبر المخاطر والإخلال بالمساواة أمام الأعباء العامة، نظريتان قضائيتان تُشكلان أساس المسؤولية بدون خطأ، وانطلاقًا من هذا الأساس، يمكن إسقاط هذه المقاربة على حالة الأضرار الناتجة عن القرارات الإدارية المعتمدة على الخوارزميات، باعتبارها من أبرز تطبيقات المسؤولية دون خطأ. ويمكن حصرها فيما يلي:

1. المسؤولية غير الخطئية عن أضرار قرارات الإدارة الخوارزمية بناء على نظرية الإخلال بالمساواة أمام الأعباء العامة

يمكن أن تترتب هذه المسؤولية حتى في حال مشروعية القرار الإداري محل النزاع، طالما أن هذا القرار ألحق ضررًا خاصًا واستثنائيًا بشخص معين يفوق في مده ما يُمكن أن يتحمّله رغم مشروعية العمل الإداري بحد ذاته.

ويُطرح هذا الاتجاه خصوصًا في الحالات التي تتسبب فيها القرارات المتخذة بالإستناد إلى الذكاء الاصطناعي في نتائج ضارة غير مقصودة، مثل التمييز أو الإقصاء نتيجة اعتماد المعالجة الآلية وفق أنظمة خوارزمية دون رقابة بشرية كافية، ما يبرر، في هذه الحالة، التعويض وفق نظام لا يشترط إثبات الخطأ.

2. المسؤولية المبنية على المخاطر عن استعمال الإدارة لأنظمة المعالجة الخوارزمية

تقوم هذه المسؤولية على فكرة تحميل الجهة الإدارية تبعات استخدام أنظمة المعالجة الخوارزمية التي قد تسبب - بدرجة تتجاوز المعتاد - أضرارًا خاصة تُصيب بعض الأفراد، وتُحمّل إليهم تبعاتها دون مبرر، رغم أنهم لم يختاروا تحمل هذه المخاطر ضمن علاقتهم بالإدارة.

و الملاحظ أن هناك إشارة ضمنية لاحتمالية احتواء أنظمة المعالجة الخوارزمية على مخاطر خاصة تمس حقوق و حريات الأفراد ضمن اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (RGPD)، و هذا ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الرابعة والعشرون³⁸.

³⁷ - معمر بن طرية، قادة شهيدة، أضرار الروبوتات و تقنيات الذكاء الاصطناعي: تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، لمحات في بعض مستحدثات القانون المقارن، حوليات جامعة الجزائر، عدد خاص، العدد 07، 2018، ص ص 132-133.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

وعليه، فإن دعم فرضية قيام مسؤولية غير خطئية عن الأضرار الناتجة عن القرارات الإدارية المتخذة بواسطة أنظمة خوارزمية مبنية على المخاطر، يُعد مدخلاً مشروعاً للتكفل بالتعويض، خاصة إذا كانت الأضرار المتولدة تفوق بشكل استثنائي ما يمكن أن يتحملة الفرد، وتخرج عن نطاق المخاطر المعتادة التي يُفترض أن يتحملها المواطن في علاقته مع الإدارة.

المطلب الثاني: تطور رقابة القاضي الإداري على القرارات الصادرة باستخدام الذكاء الاصطناعي

كرّست عدة قوانين إمكانية الطعن بالإلغاء ضد القرارات الإدارية الصادرة استناداً إلى أنظمة مؤتمتة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ومن بينها القانون الفرنسي لسنة 2016 المتعلق بتنظيم العلاقات بين الإدارة والجمهور. غير أنه يُلاحظ أن أغلب مسالك الرقابة القضائية على مشروعية هذه القرارات الإدارية المؤتمتة تختلف عن تلك المطبقة على القرارات الإدارية التقليدية، وذلك بسبب التباين الجوهرى في طبيعة السلطة التقديرية التي تمارسها الإدارة، إذ تُصدر القرارات في هذه الحالة وفقاً لنماذج حسابية تعتمد على الخوارزميات، دون تدخل مباشر من العنصر البشري، مما يفرض إعادة التفكير في مشروعية هذه القرارات ومراقبتها³⁹.

وبالرغم من أن مثل هذه القرارات تبدو مناسبة للتطبيق ضمن الأنشطة الإدارية التي تتطلب دقة عالية ومعدلات منخفضة للخطأ، إلا أنها تثير إشكالية قانونية تتعلق بانعدام إمكانية ملاءمتها مع الحالات المستجدة، بالنظر إلى أنها مبرمجة مسبقاً وفق قواعد ثابتة غير قابلة للتكيف المرن. ومن هنا يطرح نوع آخر من القرارات، وهي تلك التي تصدرها الإدارة بموجب سلطتها التقديرية التقليدية، لكنها تعتمد في تنفيذها على أنظمة ذكية، الأمر الذي يثير جدلاً واسعاً حول مدى مشروعية اللجوء إلى هذه الوسائل التقنية لأداء مهام يفترض أن تظل خاضعة لتقدير العنصر البشري، لا أن تُستبدل به.

لذلك، فإن أي نظام للذكاء الاصطناعي ينبغي أن يُغذى ببيانات و معطيات وفق المعايير القانونية اللازمة لضمان أن إصدار القرارات يتم وفق ظروف واقعية، لا مجرد منطق حسابي، كما يجب توحيد المعايير المعتمدة و هو ما يمنع وقوع هذا النوع من القرارات في عيب الانحراف في استعمال السلطة.

³⁸ - <https://www.gdprgpd.info/rgpd-le-texte-officiel/chapitre-4-responsable-du-traitement-et-soustraitant/article-24-responsabilite-du-responsable-du-traitement/> 02/07/2025 a 23H20

³⁹ - Fouzia houchat, op cit, p 122.

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

ومن ثم، فإن الرقابة القضائية على هذه القرارات ينبغي أن تركز على معايير واضحة ومعتمدة، لأنها تشكل أساساً للقرار الإداري، الأمر الذي يثير سؤالاً محورياً بشأن مدى قابلية الطعن بالإلغاء ضد الخوارزميات والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرار: هل تعد هذه المعايير موضوعاً صالحاً للطعن القانوني؟ رغم أن غالبية الفقهاء لا يرون مانعاً قانونياً من مباشرة دعوى الإلغاء ضد هذه القرارات، فإن المسألة تظل جديدة نسبياً أمام القضاء الإداري، وتستوجب إيجاد حلول قانونية تحافظ على اختصاص هذا الأخير في الفصل في مشروعية القرارات الإدارية المؤتمتة، دون المساس بوحدة المعايير التي يجب أن تخضع لها عند صدورها من الإدارة.

وقد أظهرت بعض التجارب القضائية المقارنة، في عدة دول، حرصاً واضحاً على إبراز ضمانتين أساسيتين⁴⁰:

- أولاً ضرورة التوازن بين مسؤولية الإدارة وتفعيل البرنامج المعتمد، بما يستوجب اختبار الخوارزميات بصفة منتظمة وإدخال التعديلات المناسبة عليها.
- وثانيتهما وجوب أن تكون هذه الخوارزميات واضحة ومفهومة بالنسبة للقاضي الإداري، وأيضاً بالنسبة للمخاطبين بالقرار، بحيث يُفترض أن تُقدم الأسباب القانونية والتنفيذية بشكل صريح ومكتوب.

ومع تزايد استعمال الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري، تبرز الحاجة إلى أن يكون القاضي الإداري أكثر وعياً وانفتاحاً تجاه التحولات التكنولوجية، وأشد حرصاً على مراقبة مدى مشروعية القرارات الناتجة عن استخدام هذه الخوارزميات، أو الأنظمة الذكية، وذلك لضمان استمرار أداء القضاء الإداري لوظيفته الرقابية على القرار الإداري.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري أن يُصدر المشرع الجزائري التنظيمات القانونية الكفيلة بضبط هذه القرارات، على غرار ما ذهبت إليه عدة دول مثل فرنسا وإيطاليا، التي اعتبرت أن الإدارة لا يمكنها أن تستغني عن البرامج الرقمية في أداء مهامها ووظائفها.

خاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن توظيف أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمل الإداري قد أنتج نمطاً جديداً من القرارات الإدارية يعرف بـ(القرار الإداري الخوارزمي). و تجدر الإشارة إلى أن هذا المستجد يثير تحديات

⁴⁰ - Giorgio Mancosu, 'Le contentieux des actes pris sur la base d'algorithmes, un point de vue italien, Revue générale du droit on line, 2019, numéro 49010 (www.revuegeneraledudroit.eu/?p49010)

مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

قانونية وقضائية جدية، مما يستوجب تدخل المشرع لتطوير الأطر التشريعية التقليدية، بما يضمن فعالية الرقابة القضائية على مشروعية هذا النوع من القرارات و حماية حقوق الأفراد المتعاملين مع الإدارة. و يعد تدخل العنصر البشري قبل اتخاذ القرار شرطاً ضرورياً لحماية حقوق الأفراد، إذ يضمن التحقق من مشروعية القرار ومضمونه ومراعاة التقدير الإنساني في الحالات التي تتطلب ذلك خصوصاً في غياب نصوص تنظم البرامج أو الأنظمة أو البيانات التي استند إليها النظام عند إصدار القرار، مما يضعف من إمكانية مساءلة الإدارة أو الرقابة عليها. كما أن ضرورة تمكين الأفراد من الطعن في هذه القرارات ضمن آجال وإجراءات واضحة، تطرح إشكالات قانونية ينبغي مواجهتها بتشريعات خاصة تراعي خصوصية هذه التقنية وتعقيداتها.

و في هذا السياق، أظهرت التجربة الفرنسية حرصاً على تنظيم هذا المجال عبر وضع قواعد دقيقة تحكم كيفية التعامل مع القرارات الصادرة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يفتقر إليه التشريع الجزائري حالياً، رغم تزايد الاعتماد على هذه الأدوات في النشاط الإداري.

أما فيما يتعلق بمسؤولية القرارات الإدارية المؤتمنة والرقابة عليها، فقد إتضح من الدراسة أن تحميل النظام الخوارزمي نفسه مسؤولية أخطاء قراراته أمر غير منطقي، فباعتبار الأضرار الناجمة عن استخدام الذكاء الاصطناعي تدخل ضمن إطار قواعد مسؤولية الحارس (الأضرار الناتجة عن الآلة)، فتسأل الإدارة أو من يتولى تشغيل النظام مباشرة عن الأضرار الناتجة. أما بالنسبة للرقابة القضائية، يتضح أن القرارات الصادرة استناداً إلى الذكاء الاصطناعي تخضع لنفس معايير مشروعية القرار الإداري التقليدي. وفي هذا السياق، تقع على عاتق القاضي الإداري مهمة التأكد من معالجة النظام الخوارزمي للمعطيات بدقة وجودة عاليتين، بما يُحقق المستوى المطلوب من الشفافية ويضمن مشروعية وسلامة مخرجات القرارات المؤتمنة في خدمة الصالح العام.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تدخل المشرع بوضع إطار تشريعي واضح، صريح و دقيق يحدد شروط وآليات إصدار القرارات الخوارزمية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال إلزام الجهات الإدارية بالإفصاح عن معايير عمل النظام الآلي، مع توفير آليات فعّالة لمساءلة المسؤولين عن نتائج القرارات الآلية.
- وضع ضوابط قانونية تحدد مسؤولية المبرمجين والجهات الإدارية عن القرارات الآلية وآثارها، بما يمكن المتضرر من الحصول على التعويض.



مشروعية القرارات الإدارية الصادرة بواسطة الذكاء الاصطناعي

- رفع كفاءة القضاة والإداريين في فهم تقنيات الذكاء الاصطناعي وآليات عملها، بحيث يتمكن القضاة من فحص مشروعية القرارات المؤتمتة بفعالية.